المحاضرة العاشرة: النظرية الاجتماعية في مجال دراسة السكان

تمهيد: تعد النظريات الاجتماعية بمثابة الاتجاه الثالث في مجال دراسة و تفسير النمو السكاني، و الذي تعتبر بأنّه ليس خاضعا لأي قانون طبيعي ثابت، بقدر ما هو نتيجة لظروف و متغيرات اجتماعية متعددة، ما يعني أنّه يخضع لمتغيرات تختلف تبعا لاختلاف البيئات الزمانية و السكانية. و من أهم رواد هذا الاتجاه نذكر كل من: كارل ماركس، دوركهايم، ألكساندر كارسوندرز، أرسين ديمون و آخرون.....و غيرهم، مع اكتفائنا في هذا المقام بما ورد على لسان الأسماء السالفة الذكر.

1- نظرية كارل ماركس: يعتبر "**كارل ماركس Karl Marx**" رجل اقتصاد و سياسة و اجتماع في المقام الأول، اشتهر بكتاباته و آرائه المناهضة للنظام الرأسمالي، و هي النزعة التّي طغت أيضا في نظريته عن السكان.

أ• ظروف تبلور الفكر السكاني عند ماركس: كان **كارل ماركس** و صديقه الوفي **فريدريك انجلز** لم يتعديا بعد سن المراهقة عندما توفي مالتوس في انجلترا، إلاّ أنّ أفكاره كانت قد أخذت في الذيوع في بلديهما، بل أنّ العديد من الولايات الألمانية و النمساوية أخذت حينها في الاستجابة لما يعتقدون أنّه نمو سريع في أعداد السكان الفقراء، و ذلك من خلال سن تشريعات ضد حالات الزواج التّي لا يضمن المتقدم إليها أنّ أسرته سوف تعيش في مستوى معقول من الرفاهية. غير أنّ هذه التشريعات لم تؤت آثارها في الولايات الألمانية على الأقل، بسبب استمرار الأفراد في إنجاب الأطفال و لكن من خلال العلاقات غير الشرعية هذه المرة، الأمر الذي أدى إلى زيادة قائمة الأطفال غير الشرعيين و الذين تتولى السلطات الحكومية الإنفاق عليهم، الأمر الذي دعا سريعا إلى إيقاف العمل بها، إلاّ أنّها كانت قد تركت آثرا بارزا على أفكارهما، و اللذان رأيا أنّ أفكار مالتوس الخاصة بالسكان تعد اعتداء على الإنسانية[1].

ب• أسباب النمو السكاني حسب ماركس: لم يتعرض ماركس بشكل مباشر لقضية أسباب زيادة السكان، وإنّما قام بصياغة مجموعة من المبادئ الأساسية، التّي اعتبر أنّها تحدد المشكلة

---

1 - عماد مطير الشمري، الجغرافيا السكانية، أسس و تطبيقات، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص39.

السكانية و العوامل السوسيواقتصادية المتعلقة به، و ذلك ضمن الإطار الواسع للمادية التاريخية.

و قامت أراء ماركس في تناوله لهذه المسألة، على التشكيك في صحة القوانين التّي صاغها مالتوس، و القائلة بأنّ الموارد لا يمكنها أن تنمو بنفس القدر الذي ينمو به السكان، و أن فقر و شقاء الإنسان يعود إلى ميله الطبيعي لإنجاب عدد من الأطفال، يزيدون على نطاق قدرته على إعالتهم. و لم يرى داعي للتشكيك في قدرة كل من العلم و التكنولوجيا، على زيادة الكمية المتاحة من الغذاء و السلع الأخرى، بل على العكس من ذلك تماما، فإنّ النتيجة الطبيعية للنمو السكاني هي الزيادة الجوهرية في الإنتاج، ذلك أنّ كل عامل ينتج كمية من الإنتاج أكبر مما يحتاجه، و من ثمة فإنّه في المجتمع المنظم تنظيما جيدا تؤدي زيادة السكان إلى ثروة أكبر و ليس فقرا. فلماذا و كيف يحدث الفقر إذن؟

يرجع **ماركس** حالة الفقر التّي تعتري المجتمعات الرأسمالية إلى النظام السائد فيها، معتبرا أنّه لا يوجد ما يساهم به هذا النظام من إتاحة الفرص لتشغيل كل أفراد المجتمع، طالما أنّ الآلات تتزايد بسرعة تفوق تزايد العمال، فيحدث فائض في السكان نتيجة لمعدل التشغيل المتناقص، و اختصار النفقات و تراكم رأس المال في صورة سلع إنتاجية، مما يؤدي إلى نقص الحاجة إلى العمال، و يصبح وجودهم في الإنتاج زائد عن الحاجة نسبيا، مما يسهم في تكوين جيش احتياطي من العمال، يكفل لهم الحفاظ على الأجور عند حد الكفاف، من خلال التنافس على الوظائف بين العمال، بل أكثر من ذلك فإنّ وجود هذا الفائض من العمال، سوف يدفع بالعمال إلى زيادة إنتاجياتهم حتّى يحافظوا على وظائفهم. و هي الأوضاع التّي تنبأ **ماركس** بأنّها سوف تتحول تدريجيا إلى عامل مدمر للمجتمع الرأسمالي، و ذلك من خلال إثارة حالة من السخط العام ثم الثورة ضد هذه الأوضاع، تنتهي بإقامة نظام إنتاج اشتراكي تتلاشى فيه مشكلة الزيادة السكانية، و التّي سوف يتم استيعابها بواسطة الاقتصاد دون إحداث آثار جانبية، و ذلك من خلال التشغيل الكامل و المتوازن بين رأس المال و العمال، كما يرى أنّه لا يوجد قانون طبيعي

عـام للسـكان، و أنّ لكـل عصـر و لكـل أسـلوب فـي الإنتـاج علـى مـر التـاريخ قـانون السـكان الخاص به، و الذي يتناسب مع الظروف الخاصة السائدة فيه[2].

ج• الانتقـادات التّـي وجهـت إلـى أفكـار مـاركس: تعـرض الإسـهام الماركسـي فـي مجـال النمـو السكاني إلـى جملـة مـن التحفظـات التّـي أحيطـت بـه حتّـى مـن قبـل أشـد المتحمسـين لـه، و ذلـك بفعـل العيـوب التّـي اعتـرت عمليـة الالتـزام بأعمالـه علـى أرض الواقـع، و التّـي مـن أبرزهـا نـذكر مـا يلي:

- أعـاب مـاركس علـى مناوئـه فـي الـرأي مـن شـاكلة روبـرت مـالتوس و غيـرهم، تحيـزهم الفاضـح و دفـاعهم المسـتميت عـن مصـالح الطبقـات الحاكمـة، إلاّ أنّـه كـرر الخطـأ نفسـه مـن خـلال تحيـزه العلني لطبقة العمال، و هو ما أثر في طريقة أبحاثه و في النتائج التّي خلص إليها.

- اعتقـد مـاركس أنّ الاشـتراكية هـي النظـام الوحيـد الـذي يسـتطيع أن يجنـب المجتمعـات الإنسـانية ويـلات التزايـد السـكاني، مهمـلا فـي ذلـك أثـر العديـد مـن العوامـل الأخـرى كالحريـة الشخصـية فيمـا يتعلـق بـالزواج و التناسـل، و هـو مـا لا يتفـق مـع طبيعـة البشـر و طبيعـة الحيـاة الاجتماعية للسكان[3].

- لـم يتفـق كافـة الماركسـيين مـن الأفكـار الأصـلية لمـاركس حـول السـكان، حيـث اصـطدمت الـدول التّـي أخـذت بالفلسـفة الماركسـية كمشـروع سياسـي و اقتصـادي، مشـكلات ناجمـة مـن أنّ النظريـة الأصـلية لـم تقـدم شـرحا وافيـا، حـول القسـم الخـاص بكـون كـل مرحلـة مـن مراحـل التطـور الاجتماعي، تنتج علاقات مختلفة بين النمو السكاني و التنمية الاقتصادية.

- يـرى مـاركس أنّ قـانون السـكان الاشـتراكي يقـف علـى وجـه النقـيض مـن قـانون السـكان الرأسـمالي، فـإذا كـان معـدل المواليـد منخفضـا فـي ظـل النظـام الرأسـمالي، فإنّـه سـيكون مرتفعـا فـي ظـل النظـام الاشـتراكي، و إذا كـان الإجهـاض أمـرا سـيئا فـي الأول فإنّـه أمـر جيـد بالنسـبة للمجتمـع الاشـتراكي.....وهكذا، و هـو مـا يعنـي أنّ الاتجاهـات الديموغرافيـة فـي الـدول الاشـتراكية سـوف تختلـف كليـة عـن غيرهـا فـي البـلاد الرأسـمالية، غيـر أنّ واقـع الحـال كـان يقـول عكـس ذلـك تمامـا،

---

2 – مصطفى خلف عبد الجواد، علم اجتماع السكان، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009، ص24–25.

3 – خليل عبد الهادي البدو، علم الاجتماع السكاني، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص31.

حيث لم تختلف هذه الاتجاهات في المجتمعات الاشتراكية عن نظيرتها في المجتمعات الرأسمالية، و من شواهد ذلك أنّ الحكومة الصينية و أمام حتمية التعامل مع أكبر حجم سكاني في العالم، قد وجدت نفسها مجبرة على هجر الايديولوجيا الماركسية في مجال السكان، حيث قامت منذ سنوات السبعينات بإعادة تنظيم الجهود من أجل السيطرة على نمو السكان، من خلال تبني واحد من أكثر البرامج الحكومية شدة في التعامل مع مشكلة النمو السكاني، بهدف تقليل الخصوبة من خلال فرض قيود على الزواج(أي تبني الحل المالتوسي)، و منع الحمل(الحل الذي قدمه المالتوسيين الجدد) و الإجهاض، بل أكثر من ذلك فإنّ الاشتراكية السوفيتية مثلا لم تستطع القضاء على أسوء الأمور التّي ألصقها ماركس بالرأسمالية، و هي ارتفاع معدلات الوفيات بين الطبقات العاملة مقارنة بمعدلات الوفيات بين الطبقات الأخرى، كما أنّ معدلات المواليد قبل 1990 انخفضت إلى مستوياتها الدنيا، لدرجة أنّه لم بعد من الممكن الإدعاء بأنّ مرتبط بالبرجوازية مثلما ذهب إلى ذلك ماركس[4].

2- نظرية إميل دوركايم: هو أحد أبرز علماء الاجتماع الفرنسيين، اشتهر بنظريته حول تقسيم العمل، و التّي جرى إسقاطها في حقل الدراسات السكانية، أين يؤكد على الدور الإيجابي لحجم السكان و نموه في تحقيق التقدم الاجتماعي و الاقتصادي، من خلال ما يتيحه السكان من إمكانية التوسع في تقسيم العمل الاجتماعي.

أ• موقف دوركايم من النمو السكاني: يذهب ماركس إلى أنّ زيادة السكان في المدن تتم وفق آلية تختلف عن الآلية التّي تتم بها زيادة لدى سكان القرى و الأرياف، ففي هذه المناطق يزداد السكان بفعل النمو الطبيعي، بينما تتحقق زيادة السكان في المدن بفعل عامل آخر و هو الهجرة، ففي المدن يعيش السكان في شكل كتل متراصة بعضهم إلى جانب بعض، لا يحتاجون على مساحات كما في الأرياف لا سيما في إنتاج قوتهم.

- ليس من الضروري أن يكون سكان المدن كبيرا و معدل نموهم عاليا دائما، بل أنّ طبيعة الحياة و ما تفرضه عليهم تكفي لأن يدخل الأفراد في علاقات و روابط حميمة لتسهيل عملية تبادل الأعمال و الأفعال بينهم.

---

4 - عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص40-43.

- أكد أن عملية تقسيم العمل الاجتماعي تكون أكثر سهولة و أوسع نطاقا كلما ازداد عدد أفراد المجتمع، إذ تزداد حالات الاحتكاك و الالتماس و التفاعل بينهم، الأمر الذي يساعد على رفع قدرتهم في تبادل الأفعال و الأعمال.

- كما أنّ سكان المجتمع يتجهون دوما نحو التكيف بعضهم مع البعض الآخر، من خلال مرورهم بمراحل اجتماعية و اقتصادية حددها بمرحلة الصيد، ثم الرعي، فالزراعة، و الصناعة و هكذا تزداد الكثافة تبعا للانتقال من مرحلة لأخرى، و يزداد التركيز و الاكتظاظ و يتولد من خلال ذلك تيار من تبادل الأفعال و ردود الأفعال، و تبعا لزيادة حجم السكان و كثافته وجد دوركايم بأنهما يؤديان إلى تطور تقسيم العمل الاجتماعي، و هذا يؤدي بدوره إلى سلسلة من التطورات الأخرى في مختلف مجالات الحياة.

ب• أهم الاعتراضات التّي صاحبت نظرية دوركايم: لم يختلف عن سابقيه من المنظرين، أين وقع هو الآخر في بعض الهفوات، و التّي يمكن حصرها إجمالا فيما يلي:

- اهتم بجانب واحد و هو تقسيم العمل الاجتماعي في تفسيره لقضايا السكان، مع طغيان المسحة النفسية و الاجتماعية على نظريته.

- تميزت نظريته بطابع استاتيكي فقير، أغفل التغيرات التّي تواجه المجتمع و سكانه، و الناتجة عن التقدم التكنولوجي و انعكاساته على الأوضاع الخدماتية و الثقافية. فضلا عن ذلك فليس من السهل تحديد طاقة أي مجتمع ما في قدرته على استيعابه لأفراد هذه الطاقة، كانت و لازالت موضع شك لا سيما في المجتمعات الصناعية و التكنولوجية.

3- نظرية أرسين ديمون(1840-1902): أستاذ بجامعة ستراسبوغ، اهتم بالقضايا الاجتماعية المؤثرة في السكان، و ذلك انطلاقا من الدراسة التّي قام بها عن نمو السكان في أواخر القرن 19 بفرنسا، و التّي ضمنها في كتابه الصادر في سنة 1890 تحت عنوان تناقص سكان المدينة، و الذي تضمن نظريته بشأن الارتقاء الاجتماعي و التّي عرفت باسم العزلة الاجتماعية.

أ• مضمون نظرية ديمون: يؤكد ديمون أنّ الفرد يميل إلى البحث عن الصعود إلى مستويات أعلى في بيئته الاجتماعية، و أنّه في عملية الارتقاء هذه يصبح أقل قدرة من الناحية

لاجتماعية على التناسل، و ذلك لأنّه يبتعد شيئا فشيئا عن وسطه الطبيعي و عن أسرته، و يفقد نتيجة ذلك اهتمامه بالأسرة إذ لا يجد الوقت الكافي لتكوينها، و هو ما دفعه إلى التسليم بأنّ عدد السكان في المجتمع يتناسب عكسيا مع تكوين الفرد لنفسه، كما يرى بأنّ للمدن الكبيرة في المجتمع الديمقراطي جاذبية هائلة، ذات تأثير على الذين يعيشون قريبا منها[5].

و قد بنى ديمون نظريته هذه نتيجة دراسته للخصوبة في أقاليم فرنسا، و ذهب إلى هناك تفاوت كبير بين المجتمعات المتقدمة مثل: فرنسا و النامية مثل: الهند، ففي فرنسا حيث استقرت الديمقراطية كان الانتقال من طبقة إلى أخرى سريعا، أي تكون الشعيرية الاجتماعية أشد مفعولا مما ترتب عليه خفض معدل المواليد إلى درجة كبيرة، بالإضافة إلى ذلك فإنّ المدن الكبرى في المجتمعات الديمقراطية تفرض جاذبية قوية على الذين تعيشون بالقرب منها، و بهذا تزيد من قوة الجاذبية الشعيرية على النّاس و تسرع بالعمل على تخفيض معدل المواليد في المجتمع، أما الذين يبعدون عن مراكز الجاذبية و يعملون في حرف أخرى لا يجد الطموح الفردي فيها سوى فرص ضئيلة للنمو، لا يجتذبون بمثل هذه السرعة إلى الحركة الشعيرية، و من هنا لا يحتمل أن يقللوا معدل المواليد بنفس الدرجة بل يواصلون التزايد[6].

ب• الانتقادات التّي وجهت لأفكار ديمون: المتتبع لأفكار نظرية ديمون، يجد أنّه حرر نظرية سبنسر من التنافر بين الفرد و الجنس، و أنّ نظريته كان للطابع النفسي و الاجتماعي الأثر الغالب فيها مقارنة بسبنسر، غير أنّ ما يعاب هو أنّه لم يعطي تفسيرا كاملا لأسباب هبوط نسبة المواليد في فرنسا، و غيرها من الدول التّي تشهد انخفاضا في معدل المواليد، وذلك رغم الأهمية التّي تحوزها في مجال توجيه الاهتمام إلى دور العوامل الاجتماعية في تزايد السكان أو تناقصه.

4- نظرية كنجزلي ديفز: يعد K.davis عالم اجتماع أمريكي، أعار موضوع السكان جانبا كبيرا من اهتماماته البحثية، و التّي تجلت بشكل واضح في ما صدر له من مقالات و مؤلفات

---

5 – خليل عبد الهادي البدو، مرجع سابق، ص 32.

6 – مصطفى عمر حمادة، الأنثروبولوجيا و التنمية السكانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2012، ص114.

و عـدد مـن الـرؤى النظريـة ذات الصـلة بعلـم السـكان، و التّـي يبقـى أهمهـا نظريـة التغيـر الاجتماعي و الاستجابة في التاريخ الديموغرافي الحديث[7].

أ• مضـمون نظريـة كنجزلـي ديفـز: أنبنـى الطـرح الـذي صـاغه **ديفـز** علـى رفـض مطلـق لكـل النظريـات السـكانية التّـي سـبقته، و التّـي ركـزت إلـى تفسـير التغيـر الاجتمـاعي بـالرجوع إلـى عامـل واحـد فقـط، سـواء كـان هـذا العامـل اقتصـادي أو ثقـافي أو غيرهمـا، لأنّهـا تحـاول تبسـيط الأمـور و التهـرب مـن التفسـيرات المعقـدة، معتقـدا بأنّـه لفهـم التغيـرات التّـي يتعـرض لهـا المجتمـع، يجـب النظـر إليـه علـى أنّـه يميـل دائمـا نحـو التـوازن، و أنّ هـذا الأخيـر يتعـرض دائمـا لضـغوط قـد تنبـع مـن داخـل المجتمـع أو خارجـه، لتهـدد توازنـه أو تهدمـه فـي أحيـان أخـرى، و بالمقابـل فـإنّ المجتمـع يتضـمن أيضـا قـوى اجتماعيـة تعمـل علـى إعـادة توازنـه مـن الـداخل. و هـذا التـوازن فـي نظـر **ديفـز** لـيس توازنـا بـين عـدد السـكان و المـوارد المقامـة كمـا اعتقـده مـالتوس مـن قبـل ، و لكنـه توازنـا بـين عـدد السـكان و متطلبـات البنـاء الاجتمـاعي، و التّـي يقصـد بهـا المـوارد التّـي يجـب تخصيصـها للمحافظـة علـى البنـاء الاجتمـاعي، أو بعبـارة أخـرى تحقيـق الأهـداف و المرامـي التّـي يصـبو إليهـا المجتمع، سواء كانت دينية أو تربوية أو سياسية أو ترفيهية.....إلخ.

و يعتقـد صـاحب هـذه النظريـة، أنّـه فـي حالـة مـا إذا اختـل هـذا التـوازن سـواء لازديـاد عـدد السـكان أو بسـبب الإخـلال بمتطلبـات البنـاء الاجتمـاعي أو لكلاهمـا معـا، فـإنّ السـكان يميلـون إلـى التكيـف مـع هـذه الظـروف، و ذلـك مـن خـلال اسـتجابات متنوعـة يسـميها بـالمتغيرات الوسـيطة، كتـأخير سـن الـزواج، أو اللجـوء للإجهـاض أو إلـى تنظـيم الأسـرة، و قـد تحـدث هـذه الاسـتجابة علـى مراحـل متعـددة مثلمـا حـدث فـي اليابـان قـبلا، حيـث لجـأ اليابـانيون فـي بـادئ الأمـر إلـى الإجهـاض ثـم إلـى وسائل تنظيم الأسرة ثم إلى التعليم و الهجرة الخارجية و مؤخرا إلى تأجيل سن الزواج[8].

ب• التحفظـات التّـي أثيـرت حولهـا: تعرضـت نظريـة **كنجزلـي ديفـز** لـبعض التحفظـات، بشـكل يعكـس مواجهتهـا لـنفس المشـاكل التّـي صـادفت الإطـار النظـري الـذي صـدرت منـه، و التّـي مـن أبرزها نذكر التالي:

---

7 – منير عبدالله كرادشة، علم السكان، الديمغرافيا الاجتماعية، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2009، ص48.

8 – مصطفى خلف عبد الجواد، مرجع سابق، ص28–29.

- تعد من أكثر نظريات المدخل المحافظ حرصا على التمسك بفكرة التوازن، الأمر الذي جعله يقترب بأفكاره النظرية و قضاياه من صورة النسق الاستنباطي، الذي بناه على قضايا مسلمة و تحديدات، ثم اشتق منها تفسيره الافتراضي لظاهرة نمو السكان، و اجتهد في توفير الشواهد من واقع المجتمعات الغربية التّي يعيشها، و ذلك للبرهنة على صدق هذه الافتراضات، محاولا الوصول إلى قضايا عامة تساعد على التنبؤ بهذا النمو في المستقبل.

- تعتبر نظرية استاتيكية غير دينامية، لأنّها إذا نجحت في استيعاب بعض جوانب الواقع، و استمدت منه الشواهد التّي تؤكد افتراضاتها، إلاّ أنّها قد أغفلت جانبا آخر من جوانب الواقع، له أهمية في الوصول بالنظرية إلى أعلى مستوى من التجريد، و نعني به جانب الواقع الذي تشهده المجتمعات النامية في العالم الثالث، و الذي يختلف جوهريا عن ما شهدته المجتمعات المتقدمة من ظروف التنمية[9].

9 – علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2011، ص107.